

يعزز مكانته كأكبر مصدر للسندات ضمن هذه الشريحة في الكويت

«الوطني» يصدر 150 مليون دينار سندات ضمن الشريحة الثانية لرأس المال

■ حقق أدنى هامش إعادة تسعير يسجل على الإطلاق لسندات ضمن الشريحة ■ أول إصدار بالدينار الكويتي يتضمن نافذة خيار استرداد مدتها ثلاثة أشهر

الوطني ومئاته مركزه المالي، فقد شهد الإصدار إقبالا لافتا وتغطية تجاوزت 2,1 مرة، إضافة إلى اختيار ما يقارب نصف حاملي السندات السابقة تجديد استثمارهم والانضمام إلى الإصدار الجديد، وهو ما يؤكد التزامهم وريبتهم الاستثمارية على المدى الطويل». وأضاف الغانم أن هذا الإصدار الذي حقق أدنى هامش إعادة تسعير يسجل على الإطلاق لسندات ضمن الشريحة الثانية في الكويت قد حدد مقياسا جديدا للإصدارات المحلية، ما يعكس ثقة المستثمرين في البنك ومقارنته المالية. كما أن حصول السندات على تصنيف A- من وكالة فيتش يعكس القوة الائتمانية التي يتمتع بها البنك.

وأوضح أن الإصدار الذي يعد الثالث خلال عام 2025 يعكس مرونة البنك وقدرته على الاستفادة من الفرص في مختلف الظروف الاقتصادية.

في حال إعادة التسعير. أما سندات الفائدة المتغيرة، فيبلغ سعر فائدتها 2,00٪ سنويا فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويحدد أقصى الفوائد للسندات ذات الفائدة الثابتة، على أن تحسب بشكل نصف سنوي، كما سيتم توزيع الفائدة للشريحتين بنحو نصف سنويا.

وكان بنك الكويت الوطني قد عين شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.، وشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)، وبنك الكويت الوطني كمديري إصدار مشتركين لتسويق هذه السندات.

وبهذه المناسبة، قال شاهين الغانم، خبير أسواق رأس مال الدين بمجموعة الخزينة في بنك الكويت الوطني: «يعكس نجاح إصدارنا الأخير لسندات الشريحة الثانية الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون في البنك الكويتي



الاسترداد بعد خمس سنوات حتى 5 سنوات وثلاثة أشهر من تاريخ الإصدار على شريحتين: الأولى ذات فائدة ثابتة، والثانية بفائدة متغيرة. وستكون السندات ذات



الاستثمار في البنك على المدى الطويل. وقد تم طرح هذه السندات التي تبلغ مدة استحقاقها 10 سنوات وثلاثة أشهر، مع حق خيار

الكويت لسندات ضمن الشريحة الثانية. ولا يزال الإصدار الأكبر ضمن الشريحة الثانية التي يتم تسويقها في الكويت. ووصل إجمالي طلبات الاكتتاب على الإصدار الجديد نحو 315,5 مليون دينار وبمعدل تغطية بلغ 2,1 مرة، وذلك خلال فترة قياسية، حيث تم فتح باب الاكتتاب في السندات في 3 نوفمبر، وأغلق في 13 نوفمبر وجرى إصدار السندات وتسويتها في 18 نوفمبر. وحظي الإصدار بإقبال واهتمام كبيرين من قبل قاعدة متنوعة من مستثمري أدوات الدخل الثابت في الكويت من الأفراد والمؤسسات، ومع وجود آلية تسمح للمستثمرين في السندات المستردة بإعادة الاستثمار في الإصدار الجديد، فتم تحويل 45٪ من قيمة السندات المستردة إلى السندات الجديدة، وهو ما يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع بها البنك وأيضا الرغبة الواضحة من المستثمرين في الحفاظ على

أعلن بنك الكويت الوطني عن نجاحه في إصدار سندات متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأس مال البنك (Tier 2) بقيمة 150 مليون دينار، وذلك بهدف تعزيز معدلات كفاية رأس المال للشريحة الثانية وفقا لمتطلبات بازل 3 وتعليمات بنك الكويت المركزي.

وجاء هذا الإصدار إعادة تمويل سندات بنك الكويت الوطني القائمة والبالغة 150 مليوناً والسابق إصدارها في 18 نوفمبر 2020. كما يعد الإصدار الثالث لبنك الكويت الوطني في أسواق رأس المال خلال عام 2025، والأول بالدينار الكويتي مع فترة خيار استرداد بقيمة الاسمية، مما يتيح للمستثمر فرصة استرداد لمدة 3 أشهر من السنة الخامسة حتى 5 سنوات و3 أشهر.

كما حصل الإصدار على تصنيف استثماري A- من قبل وكالة فيتش العالمية، وهو أعلى تصنيف في

مستثمرو النمو يدفعون اليوم مقابل وعد بأرباح غدا.. و«القيمة» يقتنصون الفرص الحالية

«الوطني للثروات»: «أسهم القيمة» و«النمو».. فلسفتان مختلفتان لعمل الأسواق

بالاستثمارات على الرغم من تقلبات الأسعار. وكلا النهجين يشكلان تحديا سلوكيا للمستثمرين، حيث يتعين على مستثمري القيمة تحمل فترات الأداء الضعيف خلال الأسواق الصاعدة المدفوعة بالزخم، بينما يواجه مستثمرو النمو فترات تصحيح حاد عندما تتراجع معنويات التفاؤل. وفي نهاية المطاف، فإن الاستثمار الناجح لا يعتمد على اختيار فلسفة واحدة دون الأخرى، بقدر ما يقوم على الالتزام بالنهج المختار بثبات واتساق عبر مختلف مراحل وظروف السوق.

وفي المقابل، قد يميل المستثمرون ذوو الأفق الزمني الطويل أو القابلية الأعلى لتحمل المخاطر إلى أسهم النمو سعيا لتحقيق عوائد أكبر والاستفادة من الفرص المدفوعة بالابتكار. وهناك جانب غالبا ما يغفل في النقاش حول الاستثمار في القيمة مقابل النمو هو البعد السلوكي للمستثمر، إذ يتطلب الاستثمار في القيمة قدرا كبيرا من الانضباط لشراء الأسهم عندما تسود المعنويات السلبية في السوق، في حين يستلزم الاستثمار في النمو التحلي بالصبر للاحتفاظ

المنميين نتائج مقنعة، وإن كان ذلك بمستويات مختلفة من المخاطر، إذ اتسمت استراتيجيات القيمة عادة بانخفاض معدل التذبذب، في حين حققت استراتيجيات النمو عوائد مطلقة أعلى خلال السنوات الأخيرة، وفي السياق التاريخي، تقيم أسهم النمو حاليا عند مستويات مرتفعة نسبيا مقارنة بأسهم القيمة. ويشير الأداء التاريخي لكل من أسهم القيمة وأسهم النمو إلى أنهما يشكلان استراتيجيتين مكملتين لبعضهما البعض، إذ كان بالإمكان تحسين العوائد

المعدلة حسب المخاطر عبر الجمع بين النهجين ضمن محفظة استثمارية متنوعة. وبالنسبة لمعظم المستثمرين الأفراد، فإن السؤال العملي لا يتمحور حول «أي النهجين أفضل؟» بل حول «ما النسبة المثلى التي تتوافق مع أهدافي ومستوى تحملي للمخاطر؟» فقد يفضل المستثمرون المحافظون أو أولئك الذين يركزون على الدخل التوجه نحو أسهم القيمة لما توفره من استقرار وعوائد توزيعات نقدية وقدر أعلى على الصمود في فترات التراجع.



للإطلاع على بيان إخلاء المسؤولية



ذكر تقرير مجموعة الوطني للثروات، تحت عنوان قيادة الفكر، أن الاستثمار بالقيمة والاستثمار بالنمو يعد من أكثر المناهج تداولاً ونقاشاً في عالم الاستثمار بالأسهم، إذ يعكسان فلسفتين مختلفتين حول كيفية عمل الأسواق والطريقة المثلى لتحقيق العوائد للمستثمرين على المدى الطويل.

وأشار التقرير إلى أن فهم المبادئ الأساسية التي تميز هذين النهجين، ومعرفة كيفية أداء كل منهما عبر ظروف ودورات السوق المختلفة، يساهم في إفساح المجال للمستثمرين لاتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية، حيث يعتمد الاستثمار في القيمة على مبدأ مفاده أن الأسواق لا تسعير الأوراق المالية بكفاءة في جميع الأوقات.

وفي بعض الأحيان، تؤدي معنويات المستثمرين، أو ردود الفعل المفرطة التي تجتاح السوق، أو حالات عدم اليقين قصيرة الأجل، إلى انخفاض أسعار الأسهم عن قيمتها العادلة، ويسعى مستثمرو القيمة إلى استغلال هذا الخلل السعري من خلال شراء

تقديراً لجهودها في تعزيز هويتها المؤسسية وحضورها بالسوق التأمينية المحلية

«الكويت تكافل» تتوج بجائزة التميز في إعادة صياغة العلامة التجارية وترسيخ مكانتها



بخبرة تزيد على 30 عاما في التأمين الإقليمي، ثقافة تشغيلية تركزت على الابتكار والتميز، ما يعزز مكانة «الكويت تكافل» كشركة تكافلية تجمع بين الاحترافية، الحداثة، والالتزام بالقيم الإسلامية. وترتكز رؤية الشركة على أن تكون الأسرع تطورا والأوسع انتشارا جغرافيا، مع تقديم أفضل المنتجات والخدمات التأمينية للأفراد والشركات، باستخدام حلول رقمية متقدمة متوافقة مع أحكام الشريعة، وتبسيط وصول العملاء إلى خدماتها. كما تستثمر «الكويت تكافل» في تطوير فريق العمل بشكل مستمر لتعزيز المعرفة والمهارات والقيادة، بما يضمن تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة عالية وشبكات توزيع فعالة.

وتعمل «الكويت تكافل» ضمن إطار مالي ورقابي يعكس الالتزام بالشفافية، مع إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لضمان الاستقرار المالي وحسن تخصيص الموارد، واستنادا إلى الحضور الإقليمي لـ «شركة الكويت للتأمين»، مستكشف المعرفة فرص توسع داخلي عبر شبكة فروعها المتنامية، وتنسق شركات استراتيجية إقليمية مع شركات إعادة التأمين عالية التصنيف لتقديم حلول حماية مبتكرة ومصممة وفق احتياجات السوق.

الخليجي، حافظت «الكويت تكافل» على موقع متقدم ضمن أفضل أربع شركات تكافل في الكويت، مدفوعة بأداء قوي خاصة في القطاعات غير المرتبطة بتأمين السيارات، والتي حققت نموا استثنائيا بلغ 84٪ في 2024، ما انعكس على نمو حجم الأعمال بنسبة 7٪، مؤكدا مكانتها المرموقة بين أبرز شركات التكافل في الكويت.

ويشكل هذا النجاح ثمرة قيادة متميزة تجمع بين الخبرة الفنية والرؤية الاستراتيجية. يقود الشركة السيد/ سامي شريف، رئيس مجلس الإدارة، بخبرة عالمية واسعة تمتد لعدة عقود في العلوم الاكتوارية وإدارة المخاطر، وبصمات واضحة في تطوير شركات تأمين مرموقة عبر أسواق عالمية مختلفة، حيث يجمع بين الرؤية التحليلية الدقيقة والقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية مستدامة، ما يعكس خبرة كبيرة وقيادة راسخة في هذا القطاع الحيوي. ويعزز هذه القيادة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد/ مشاري النصف، الذي يمتلك خبرة قوية في الاستثمار والحكمة المؤسسية وإدارة الاستراتيجيات المالية، مساهما في وضع السياسات الاستثمارية الناجحة وتوجيه عمليات الشركة نحو استقرار مالي طويل الأمد. إلى جانبهما، يقود الرئيس التنفيذي السيد/ عبدالوهاب أحمد،

توجت شركة الكويت الإسلامية للتأمين التكافلي بجائزة «التميز في إعادة صياغة العلامة التجارية وترسيخ مكانتها في السوق»، تقديرا لمسارها المتسارع في التطوير والتحول النوعي، وما حققته من توازن بين الابتكار والحداثة والالتزام بالقيم الإسلامية في التأمين التكافلي. وتأسست الشركة، المعروفة سابقا باسم الشركة الوطنية للتأمين التكافلي، عام 2003، ومنذ نشأتها حافظت على سمعة مرموقة من خلال تقديم منتجات وحلول تأمينية مبتكرة وموثوقة، متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية. ومع إعادة هيكلتها وهويتها المؤسسية في مايو 2024 عقب الاستحواذ من «شركة الكويت للتأمين»، انطلقت «الكويت تكافل» برؤية تجمع بين الحداثة وروح التأمين التكافلي الإسلامي، ما يعكس طابعها التكافلي المبتكر وروحها المعاصرة في تقديم الحلول التأمينية.

وعزز ضخ رأس المال الاستثماري بقيمة 5 ملايين دينار ورفع رأس المال المدفوع إلى 15 مليون دينار بنهاية 2024 مركز الملاة المالية للشركة وفتح آفاقا للتميز التشغيلي والاستثماري، مدفوعا بدعم «شركة الكويت للتأمين»، الرائدة وأقدم شركة تأمين في الكويت ودول مجلس التعاون

تغير استراتيجيات الاستثمار

ويشير تقرير «الوطني للثروات» إلى أن كلا من نمطي الاستثمار يمر بفترات يتفوق فيها أحدهما على الآخر، إذ يتفاوت أداءهما النسبي تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، والسياسات النقدية المعتمدة، والعوامل النفسية التي تؤثر في سلوك المستثمرين. وغالبا ما تحقق أسهم القيمة أداء جيدا خلال مراحل تعافي الاقتصاد أو توسعه، إذ تشهد أرباح القطاعات الدورية انتعاشا ملحوظا في تلك الفترات، وقد ترتفع أسعار الفائدة، فيميل المستثمرون إلى تفضيل الأرباح الملموسة على التوقعات طويلة الأجل. أما أسهم النمو فعادة ما تتفوق في الظروف التي تتسم بانخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، إلى جانب تمتع المستثمرين بمستويات عالية من الثقة في الأسواق. ويمكن القول إن مستثمري النمو يدفعون اليوم مقابل وعد بأرباح الغد، في حين يسعى مستثمرو القيمة إلى اقتناص الشركات التي تبرر أساسياتها الحالية أسعارا أعلى من تلك التي يقدرها لها السوق حاليا، ومن الصعب التنبؤ بأي من النمطين سيحقق أداء أفضل على المدى القصير، لذلك يفضل العديد من المستثمرين الحفاظ على تعرض متوازن لكل من استراتيجيتي القيمة والنمو.

الأداء عبر العقود

ويشير تقرير «الوطني للثروات» إلى أنه بالمتطور التاريخي، فقد شهدت الأسواق تناوبا في الصدارة بين أسهم النمو والقيمة على مدى دورات تمتد لعدة سنوات، إلا أنه على الرغم من ذلك، وعلى المدى الطويل جدا، حقق كلا

جهاز حماية المنافسة
COMPTION PROTECTION AGENCY

إعلان تركز اقتصادي

<p>شركة الشركاء المتحدون لوساطة التأمين (ذات مسؤولية محدودة) (الكويت)</p> <p>النشاط: وسيط تأمين.</p>	<p>ACE Gallagher</p> <p>شركة آيس جالجر القابضة (ذات مسؤولية محدودة) (البحرين)</p> <p>النشاط: وسيط تأمين.</p>	<p>ACE Gallagher</p> <p>شركة آيس جالجر لوساطة التأمين (ذات مسؤولية محدودة) (الكويت)</p> <p>النشاط: وسيط تأمين.</p>
---	---	---

يطلب الموافقة على أتمام عملية التركز الاقتصادي

استحواذ شركة آيس جالجر لوساطة التأمين (ذات مسؤولية محدودة) (الكويت) على 1% وشركة آيس جالجر القابضة (ذات مسؤولية محدودة) (البحرين) على 99% من اسهم شركة الشركاء المتحدون لوساطة التأمين (ذات مسؤولية محدودة) (الكويت).

وفقاً للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة و المادة (83) من لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (14) لسنة 2021 وتعديلاتها التي تنص بأن **« لكل ذي مصلحة أن يتقدم لدى الجهاز باعتراض مسبب على طلب التركز الاقتصادي خلال مدة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاطلاع أو النشر... »**

وبناءً عليه فإن الجهاز يدعو كل ذي مصلحة لإبداء اعتراضه **المسبب** في هذا التركز الاقتصادي خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الاعلان.

تسلم البيانات الخاصة بالاعتراضات في مقر جهاز حماية المنافسة، بربح الحمراء الدور (14) وذلك من خلال تعبئة النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني، مع سداد الرسم المقرر لذلك.

http://www.cpa.gov.kw | @cpa_kw | 22202274

info@cpa.gov.kw | @cpakwt | 22202261